Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 873-885
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Slave Trade in Africa: Historical Dimensions, Geographical Discoveries, and International Abolition Efforts

Ramadan Masoud Khalifa *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University

تجارة الرقيق في أفريقيا: الأبعاد التاريخية، الكشوف الجغرافية، والجهود الدولية للتحريم

رمضان مسعود خليفة *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد

*Corresponding author: ramadanalarbad@gmail.com

Received: December 20, 2025	Accepted: January 22, 2026	Published: March 15, 2026

Abstract
This study investigates the historical phenomenon of the slave trade in Africa, analyzing its multifaceted dimensions from antiquity to the modern period. It explores the significant impact of geographical discoveries in reorienting trade routes toward the Atlantic, which catalyzed the systematic forced migration of African populations to the Americas under European colonial powers. The research further examines the underlying economic and political catalysts of this trade, alongside the evolution of international legal instruments and treaties aimed at the abolition of slavery. Utilizing a historical and descriptive-analytical approach, the paper seeks to rectify historical narratives surrounding Arab and European participation while addressing the profound socio-economic consequences for the African continent.

Keywords: Slave Trade, Africa, Geographical Discoveries, Atlantic Trade, International Treaties, Abolition.

ملخص
تتقصى هذه الدراسة ظاهرة تجارة الرقيق في أفريقيا، مع تحليل أبعادها المتعددة منذ العصور القديمة وحتى العصر الحديث. وتبحث الدراسة في الأثر العميق للكشوف الجغرافية في إعادة توجيه مسارات التجارة نحو المحيط الأطلسي، وهو ما حفز التهجير القسري الممنهج للسكان الأفارقة نحو الأمريكيتين تحت وطأة القوى الاستعمارية الأوروبية. كما يتناول البحث المحركات الاقتصادية والسياسية الكامنة وراء هذه التجارة، إلى جانب تطور الصكوك القانونية الدولية والاتفاقيات التي استهدفت إلغاء الرق. وباستخدام المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، تسعى الورقة إلى تصحيح الروايات التاريخية المتعلقة بالمشاركة العربية والأوروبية، مع معالجة التبعات الاجتماعية والاقتصادية العميقة على القارة الأفريقية .

الكلمات المفتاحية :تجارة الرقيق، أفريقيا، الكشوف الجغرافية، التجارة الأطلسية، الاتفاقيات الدولية، تحريم الرق.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقدمة الدراسة

تعد تجارة الرقيق أو العبودية "Slave trade" من الظواهر التاريخية العميقة التي سادت في الحضارات القديمة، حيث كانت ركيزة أساسية في بنية الإمبراطورية الرومانية والحضارات الكبرى في العالم القديم. ومع مطلع القرن السابع الميلادي، جاء الإسلام بمنهج إصلاحي شامل، حيث دعا الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- إلى حسن معاملة الأسرى والرفق بالرقيق، مقرراً لهم حقوقاً إنسانية تعد الأولى من نوعها في التاريخ البشري، مما ساهم في تغيير النظرة الدونية للإنسان المستعبد. إلا أن التحول الجذري والمأساوي في تاريخ هذه الظاهرة بدأ في القرن الخامس عشر الميلادي، وتحديداً عام 1444م، عندما باشر البرتغاليون ممارسة النخاسة بشكل منهجي، حيث كانوا يرسلون إلى البرتغال سنوياً ما بين 700 إلى 800 شخص تم اختطافهم من مراكز تجميع العبيد على الساحل الغربي لأفريقيا ومن وسط القارة. وفي القرن السادس عشر، مارست إسبانيا هذا النشاط بقسوة، حيث دفعت بالأفارقة قسراً للعمل في مزارع مستعمراتها في المناطق الاستوائية بأمريكا اللاتينية. وقد تبعت هذه القوى معظم الدول الأوروبية، مما جعل قضية الرق في العقل الأفريقي مرتبطة بمرارة شديدة تجاه الممارسات الاستعمارية. ومن الملاحظ أن الدوائر الاستعمارية الغربية سعت لاحقاً لاستغلال هذا الملف التاريخي للوقيعة بين العرب والأفارقة عبر اتهام العرب بالمسؤولية التاريخية عن تجارة الرقيق، وهي اتهامات تفتقر للموضوعية وتتجاهل السياق التاريخي الشامل (سعودي، 1978).

أهمية الموضوع

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كون الرق ممارسة اكتست طابعاً عصرياً ممنهجاً لدى القوى الأوروبية الكبرى، حيث شرعت القوانين لتنظيمها، مثل "قانون السود" سيئ السمعة الذي أصدرته فرنسا عام 1685م، والذي صنف العبيد كـ "ممتلكات منقولة" (فينست، د.ت). وتتجلى الأهمية في النقاط التالية :أولاً: كشف حجم الانتهاكات الإنسانية في حقبة تاريخية حولت الإنسان إلى سلعة مادية، وهو ما يعد من أسوأ نماذج انتهاكات حقوق الإنسان في التاريخ الحديث .ثانياً: تحليل تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي كمنظومة اقتصادية شاملة وواسعة النطاق، شكلت النموذج الأول للعولمة الاقتصادية القسرية .ثالثاً: تفكيك الخطاب الغربي المعاصر الذي يحاول التملص من المسؤولية التاريخية عبر تقديم مساعدات مشروطة للدول الأفريقية، بينما تشير الحقائق إلى أن الغرب لا يزال يجني أرباحاً طائلة من استنزاف موارد هذه الدول بطرق حديثة.

مشكلة البحث وتساؤلاته

تتمثل مشكلة البحث في أن الرق ظاهرة قديمة مورست من قبل العرب والغرب على حد سواء ضد الشعوب الأفريقية، إلا أن الممارسات الأوروبية والأمريكية كانت الأشد بشاعة وتأثيراً في تعطيل مسار التنمية في القارة. وتتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات الآتية:

1. ما هي الدوافع السياسية والاقتصادية الجوهرية التي حركت القوى الأوروبية لممارسة الرق والعبودية في أفريقيا؟
2. ما هي المؤسسات أو الجهات الدولية التي رعت هذه الظاهرة ومولتها، وما هي شرعية المطالبة الحالية بالتعويض والاعتذار؟
3. كيف يمكن تقييم موقف الاتحاد الأفريقي المعاصر تجاه الاتهامات الموجهة لأطراف عربية وأفريقية في هذا الملف؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الدول الأوروبية التي مارست الرق في القارة الأفريقية كانت تهدف إلى تحقيق غايات اقتصادية وسياسية ودينية محضة، وأن هذه التجارة لم تكن مجرد نشاط عابر بل كانت "النموذج الأول للعولمة"، حيث استمرت منذ القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر، وتسببت في

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بيع ملايين الأفارقة واستغلالهم لبناء الحضارة والمنشآت في أوروبا والأمريكتين على حساب كرامة الإنسان الأفريقي.

منهجية الدراسة اعتمدت الدراسة على منهجية مركبة تتناسب مع طبيعة المادة العلمية، حيث تم استخدام المنهج التاريخي بالدرجة الأولى لرصد وتتبع ظاهرة الرق عبر العصور وإيضاح الأحداث والتحولات الزمنية. كما تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك وتحليل السمات العامة لهذه الظاهرة في أفريقيا، وتحديد المسؤولية الأخلاقية والقانونية لمرتكبيها، ومناقشة سبل مقاضاتهم وتحديد حجم الأضرار الناتجة عنها.

خطة الدراسة

تنتظم هذه الدراسة في أربعة محاور أساسية وفق التسلسل الآتي :المحور الأول: الرق والتجارة الأوروبية، ويتناول جذور الممارسة ودوافعها الاستعمارية .المحور الثاني: الرق والكشوف الجغرافية، ويحلل دور الرحلات الاستكشافية في فتح أسواق جديدة للنخاسة .المحور الثالث: تجارة الرق عبر الأطلسي، ويركز على المنظومة الاقتصادية التي ربطت أفريقيا بالعالم الجديد .المحور الرابع: الاتفاقيات الدولية بشأن تحريم الاسترقاق وتجارته، ويستعرض المسار القانوني والجهود الدولية لإلغاء هذه الممارسة وتطورها حتى العصر الحالي.

المحور الأول: الرق والتجارة الأوروبية

يعد موضوع الرق، وتجارة الرقيق في أفريقيا من أشد الموضوعات حساسية، وأكثرها مدعاة لاختلاف الرأي في التاريخ الأفريقي، وعلى الرغم من أنه كُتب عن تجارة الرق والرقيق الكثير إلا أن معظم ما كُتب بحاجة إلى نظرة جديدة مع التسليم في الوقت نفسه بأن استخلاص الحقائق المجردة ووضعها في قالب موضوعي مهمة شاقة إن لم تكن متعسرة. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الموضوع لا يزال يثير حساسية خاصة لدى الأفريقيين، ويزيد من تعقيد هذه الصورة أن الأفريقيين استرقوا بعضهم البعض، وأسهموا بالوساطة في تجارة الرقيق سواء كان ذلك للتاجر العربي أو الأوروبي (فينست، د.ت، ص 43). وربما تغيب الحقيقة حين نجد كثيراً من المصادر الأجنبية تفرد صفحات كثيرة عن تجارة الرقيق العربية، وتميل إلى جانب التهويل إذا ما تعرضت لها في محاولة لإظهار العرب على أنهم وحدهم هم المسؤولون عن هذه التجارة، وأن الأوروبيين هم المخلصون، ولم تترك الهيئات التبشيرية والإدارات الاستعمارية التي عملت في أفريقيا بعد انفراد الدول الاستعمارية بالسيطرة على مقدرات القارة الإفريقية منذ القرن التاسع عشر الميلادي أية فرصة تمر دون إثارة ذكرى متاجرة العرب في الرقيق، والتأكيد للأفريقيين بأن العرب هم النخاسون الذين اختطفوا أجدادهم وساقوهم بالسياط كما تحاول كثير من المصادر فصم العلاقات العربية الإفريقية، وذلك بالتركيز على أن الصلات الطويلة بين العرب والأفارقة لم تكن متماثلة، ويعني ذلك أن العرب اخترقوا القارة الإفريقية واستعبدوا سكانها وفرضوا دينهم وثقافتهم على الأفارقة (موسى، 1983). ومن المؤسف أن المثقفين العرب لا يتصدون لتلك الحملات التي أخذت تروجها في السنوات الأخيرة الصحافة ووسائل الإعلام أو التي تعمل لحساب الشركات الاستغلالية إذ لم تظهر دراسات موضوعية تواجه تلك الاتهامات بل أصبحنا نجد من بين المثقفين العرب أو دعاة الزنجية من الأفارقة من أصبح يردد تلك المقولات كأن تجارة الرقيق، والاسترقاق كانت هي جريمة العرب دون سواهم من البشر، الأمر الذي لا شك فيه أن الشعوب الأوروبية مارست الرق في أفريقيا زهاء أربعة قرون تعرضت القارة الإفريقية من خلالها لعملية استنزاف بشري بالإضافة إلى ما صاحب تلك التجارة من مآسي (سعودي، 1978). والحقيقة أنه لم تظلم شعوب بالقدر الذي لحق بالشعوب الأفريقية حيث انتزع الملايين من الأفريقيين ليسخروا في مزارع العالم الجديد آنذاك، وإذا كانت الحقائق التاريخية تؤكد لنا أن كلاً من العرب والأوروبيين عملوا في تجارة الرقيق فإن التساؤل هنا هو كيفية معاملة الرقيق وفي مسؤولية من نزع تلك الأعداد الضخمة من مواطنها الأصلية وما ترتب على ذلك من استنزاف القارة الإفريقية وإضعاف تماسكها؟

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

على أننا لا نعني بذلك التساؤل أن نقف موقفاً تبريرياً أو اعتذارياً فيما يتعلق بالاسترقاق وتجارة الرقيق العربية، وإنما نعني في الدرجة الأولى إرجاع الأمور إلى ظواهرها وأصولها الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن ملابساتها التاريخية مع تسليمنا في الوقت نفسه بأن الاسترقاق هو الاسترقاق سواء صغر أو كبر حجمه وسواء حسنت أم ساءت أساليبه (سعودي، 1978، ص 21). ولذلك فإنه قد يكون من المفيد التركيز على الآثار التي أحدثتها تجارة الرقيق الأوروبية مقارنة بالتجارة العربية، وقبل أن نعرض لتلك المقارنة ينبغي التأكيد هنا بأن الرق لم يقتصر على أفريقيا وحدها، وإنما وجد في جهات كثيرة من العالم وكأنه مرتبط بالبنية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الحضارات الإنسانية القديمة في كل من الصين ومصر والهند وبلاد الرافدين واليونان والرومان، وكان الخطف والقرصنة والحروب العسكرية والعقوبات التي تلحق بالأفراد تعد من أخصب موارد الاسترقاق في العصور القديمة، وبالإضافة إلى هذا النمط من الاسترقاق الجبري كان هناك نوع آخر من الاسترقاق الطوعي الذي يقوم به الأفراد المتخلفون عن سداد ديونهم أو المتعطلون عن العمل أو المرتزقة الذين كانوا يضعون أنفسهم في خدمة الأثرياء كما كان القانون الروماني يجعل يرتكبون بعض الجرائم وكان أيضاً يبيح للسيد قتل عبده إذا خرج عن طاعته (Coup land, 1958, p. 34). ولعل ذلك يقودنا إلى التصدي لما ورد في بعض المصادر الأجنبية التي تجاهلت تلك الحقائق التاريخية، وركزت على الرق في الإسلام باعتباره منبثقاً عن التشريع القرآني كما لو كان الإسلام والرق وجهين لعملة واحدة. وفي تقديرنا هذه النظرة قاصرة لأن الإسلام بعد ظهوره واجه أوضاعاً عالمية قائمة، كما واجه تقاليد في الحرب كان معترفاً بها وبذلك لم يتمكن المسلمون أن يطلقوا سراح الأسرى من الأعداء أحراراً على حين أن هؤلاء كانوا يأسرون المسلمين ويسترقونهم، ومع ذلك فإن الاسترقاق لم يكن قاعدة حتمية من قواعد الأسر في الإسلام، والأهم من ذلك أن الإسلام عمل على التخلص من الأرقاء حين جعل الثواب موفوراً لمن يسعى إلى عتق الرقيق وأوجب إجابة الرقيق إلى طلب المكاتبة على حريته ووضع الكثير من القواعد التي من شأنها القضاء على المشكلة على سبيل التدرج بغير أن تفاجئ المجتمعات بإلغاء الرق دفعة واحدة وما قد يترتب على ذلك من اهتزاز عنيف قد يصيب المتحررين أنفسهم كما يصيب غيرهم (قاسم، د.ت، ص 24).

وثمة حقيقة نود التركيز عليها وهي أن المجتمعات العربية لم تعرف التفرقة العنصرية بين الأجناس المختلفة؛ ومن ثم نشأت عملية انصهار سرعان ما ذاب فيها الزنوج في المجتمعات العربية أو ذاب العرب في المجتمعات الإفريقية (أمين، 1978). ولعل ما يثير الدهشة أن تجارة الرقيق الأوروبية وجدت من يدافع عنها من الأوروبيين الذين أكدوا على أن استرقاق الأوروبيين للأفريقيين خير لهم، وأنه مادامت عملية الاسترقاق شيئاً طبيعياً بين الأفريقيين أنفسهم فلا بأس أن يقوم الأوروبيون الذين هم أكثر عدالة في معاملة الأفريقيين من ملاكهم الوثنيين (كيلي، د.ت، ص 3). وقويت هذه المقولات حين وجد الأوروبيون في تجارة الرقيق تجارة مربحة، والحقيقة التي لا مراء فيها هي أنه إذا كان الأفريقيون قد تعرضوا لحالات الاسترقاق في أوطانهم نتيجة ظروف اجتماعية أو اقتصادية معينة فإن حالات الاسترقاق هذه لا يمكن مقارنتها بما صار عليه الرق وتجارته لدى الأوروبيين. ولعل ما لا سبيل إلى إنكاره أيضاً أن الحروب الداخلية في أفريقيا كان للأوروبيين الدور الكبير في إثارتها حين عقدوا الاتفاقيات مع الزعماء وأمدوهم بالأسلحة، وساعد تنافس الأفريقيين على تلك التجارة قيام الحروب فيما بينهم وهي حروب لم تعد مرتبطة بالعرف أو التقاليد الدينية كما كانت في الماضي، وإنما تحولت إلى عمليات غزو واستحواذ مجردة أدت إلى نشر الفوضى وتشريد المجتمعات وتحطيم القبائل، وأصبح هدف الأفريقيين الدفاع عن أنفسهم ضد المغيرين أو الاشتراك في تلك الحروب لصالح التاجر الأوروبي (سويلم، 1967، ص ص 93-94).

وعلى عكس ما أوردته كثير من المصادر الأجنبية من أن الأوروبيين جاءوا إلى أفريقيا لنشر الحضارة نجد أن أغلب الحضارات التي كانت قائمة في أفريقيا قد انهارت بعد قدوم الأوروبيين، ولعلنا لا نجانب الصواب إذا ما ذكرنا أن تجارة العرب في الرقيق لم تؤثر على نمو المجتمعات الإفريقية لأنها كانت تجارة محدودة ولم يتضخم حجمها نسبياً إلا بعد وصول الأوروبيين إلى سواحل القارة الإفريقية (وايدنر، د.ت، ص ص 70-77). ومن المتفق عليه أن البرتغاليين كانوا أول الشعوب التي اشتغلت في تجارة الرقيق في العصر الحديث، ثم جاء في ركابهم الأسبان والانجليز والهولنديون والفرنسيون والدانمركيون، وكان مما شجع الأوروبيين على المضي قدماً في هذه التجارة الطلب الهائل على الرقيق، وبذلك لم تقم تجارة الرقيق

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأوروبية على جهود فردية وإنما تأسست من أجلها الشركات التي عقدت الاتفاقيات وأنشأت الأساطيل وأقامت الحصون ومراكز التجارة على سواحل القارة الإفريقية ولاسيما في غربها، وكانت تلك المراكز طليعة الاستعمار الأوروبي، فضلاً عن أنها ضيقت الخناق على القارة وفرضت على سكانها الرق والنخاسة، وكانت تلك التجارة سبباً في الثراء الذي حدث في أوروبا وازدهار المدن والموانئ الأوروبية وعلى رأسها بريستول ولانكستر وليفربول التي وصفت بأنها الميناء الرئيسي في كل أوروبا (عبد ربه، 1973، ص 8). ولعل ما يستدعي الانتباه في هذا المجال أن التطورات الاقتصادية التي حدثت في أوروبا والعالم الجديد والتي استدعت نقل الرقيق الأفريقي بتلك الأعداد الكبيرة لم تواكبها تطورات اقتصادية في العالم العربي، ومن ثم تميزت تجارة العرب في الرقيق كما أشرنا بالطابع الفردي، ومن ناحية أخرى فإن أقصى ما تصل إليه تجارة الرقيق العربية هو الشمال الإفريقي بالنسبة لتجارة الصحراء أو الجزيرة العربية والبلدان العربية المجاورة لها بالنسبة لتجارة البحر الأحمر والمحيط الهندي، بل إن عدداً كبيراً من الرقيق كان يتوقف في زنجبار حيث يعملون في مزارع القصب والقرنفل، وذلك على عكس تجارة الرقيق الأوروبية التي كانت تصل إلى أمريكا والبرازيل وأمريكا الشمالية وبعض الدول الأوروبية ومستعمراتها (فينست، د.ت، ص ص 46-56).

ومن ناحية أخرى تحاول بعض المصادر الأجنبية أن تقلل الفترة التي مارست فيها أوروبا تجارة الرقيق، من ذلك ما ذكره جون جنتر أن الاسترقاق لم تمارسه أوروبا بشكل مكثف إلا لمدة قرنين ونصف القرن، وعلى وجه التحديد بين عامي 1562 و1800م .(Coup land, 1958, pp. 36-38) كما يذكر رونالد وايدنر أن عدد الأرقاء الأفريقيين الذين وصلوا إلى الأسواق الأجنبية بين عامي 1441 و1880 لم يتجاوز ستة ملايين (عبد ربه، 1973، ص 14). ولعل ما تجدر الإشارة إليه أن الوعي الأفريقي أدى إلى نشوء فكرة الزنجية منذ أوائل القرن العشرين التي شاعت في غرب أفريقيا وانتقلت إلى شرقها، إلا أن ما يؤخذ على دعاة الزنجية أنهم وقعوا تحت تأثير مزاعم بعض كتاب الغرب الذين اتهموا العرب ببدء تجارة الرقيق الإفريقية، وذلك تهرباً من المسؤولية التاريخية لدول الغرب في هذه التجارة الشائنة حتى أننا نجد بعض المثقفين الأفريقيين أصبحوا يرددون تلك المزاعم متهمين تجارة العرب في الرقيق بأنها كانت المعول الذي هدم أفريقيا السوداء، بل ربما نجد هذه الاتهامات تكال للعرب بأكثر مما يتعرض له الأوروبيون ودورهم في النخاسة والاستعمار الأمر الذي لا شك فيه أن فكرة الزنجية كانت في نشأتها رد فعل إفريقية ضد تجارة الرقيق الأطلنطية والاستعمار الغربي، ولم تكن كما أراد بعض مفكريها أن تكون رد فعل لتجارة الرقيق العربية عبر الصحراء أو المحيط الهندي أو الوجود العربي في أفريقيا (ربيع، 1973، ص ص 534-535).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن تجارة العرب في الرقيق رغم أنها استمرت قروناً عديدة إلا أنها لم تنعش إلا في القرن التاسع عشر أما قبل ذلك القرن فإنها كانت محدودة، ففي شرق أفريقيا اقتصرت على أطراف القارة وسواحلها إذ لم تكن طرق القوافل قد انتظمت في الداخل، وفي غرب أفريقيا انهارت قوافل الصحراء القديمة التي كانت تربط شمال القارة بمناطق جنوب الصحراء كما خيم الركود الاقتصادي على موانئ البحر المتوسط بما في ذلك مصر، وشهدت الفترة من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي اضطرابات وقلاقل قبلية أثرت على حركة التجارة عبر الصحراء التي تحولت إلى سواحل الأطلنطي لصالح تجارة الرقيق الأوروبية. ولعل ما يثير الانتباه أيضاً أن نمو تجارة الرقيق العربية في القرن التاسع عشر لم يكن لصالح الاقتصاد العربي بقدر ما كان لمصلحة تجار الرقيق الأوروبيين أنفسهم (Coup land, 1938, p. 305). ومما تجدر الإشارة إليه أن الدول الغربية، وعلى الأخص بريطانيا قد استغلت حركة إلغاء تجارة الرقيق في التغلغل الاستعماري في أفريقيا بدعوى القضاء على تلك التجارة في مصادرها الداخلية، ومن ثم أخذ الرحالة الأوروبيون من رواد حركة الكشوف الجغرافية يبررون التدخل الاستعماري بما عمدوا إليه من تهويل في تجارة الرقيق العربية ومبالغتهم في الإحصائيات الخاصة بتلك التجارة بهدف إثارة الرأي العام الأوروبي، ومن بين هؤلاء السير صمويل بيكر الذي تحدث في كتابه ألبرت نيانزا عن القوافل العربية التي كانت تتجه بالرقيق من المناطق الاستوائية إلى موانئ التصدير في سواكن ومصوع وهرر وزيلع وبربره. كما كانت لكتابات وتقارير لفنجستون أثرها الكبير في تهييج الرأي العام الأوروبي إذ أخذ يصور منطقة البحيرات الاستوائية على أنها وكر كبير من أوكار تجارة الرقيق، وأرسل لبلاده

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المعلومات الكثيرة عن أنشطة العرب في تجارة الرقيق كما وصف رحلة الرقيق من الداخل إلى موانئ شرق إفريقيا وهم يحملون العاج على رؤوسهم وإنهم يوثقون بعضهم بالبعض الآخر ويساقون بالسياط حتى إن كثيراً منهم كانوا يموتون في الطريق (قاسم، 1996، ص 208). أما عن زنجبار فقد تحدث الكابتن هينز عام 1834-1836م عن سوق الرقيق بها مؤكداً أنه رأى بنفسه سبعمائة فتاة وهن معروضات لفحص غير إنساني مقزز من قبل المشترين، أما عن بوفيل فقد ذكر أن الظروف كانت أشد قسوة في رحلة الرقيق عبر الصحراء الكبرى، وقليل منهم كان يصل سالماً إلى أسواق الرقيق ببنغازي وطرابلس وتلمسان وغيرها، وأن كل مسافر في الصحراء كان يقرر مدى الفزع الذي ينتابه حين يجد آلافاً من الهياكل الآدمية من الرقيق تتكاثر حول آبار المياه مظهرة الأمل الأخير للوصول إلى الماء نتيجة الإجهاد والإعياء (قاسم، 1996، ص 209). وقد بدأت بريطانيا تنفذ إلى سلطنة زنجبار في حركتها ضد حظراً جزئياً على تجارة الرقيق، ثم معاهدة عام 1845 التي كانت أكثر تحديداً لتلك التجارة، وقد أجازت هاتان المعاهدتان لبريطانيا حق تفتيش السفن ومصادرتها بتهمة اشتغالها بتجارة الرقيق (فينست، د.ت، ص 56). ومما يلفت النظر أن معاهدات وقرارات الإلغاء التي التزمت بها السلطنة العربية في زنجبار لم تكن موجهة ضد التجار العرب فحسب، وإنما كانت موجهة أيضاً ضد تجارة الأوروبيين للرقيق في شرق أفريقيا حيث ألحت بريطانيا على حاكم السلطنة تسليمها الرعايا البريطانيين المتورطين في تلك التجارة، ولعل الأوامر التي أصدرها السيد سعيد سلطان زنجبار إلى ولاته في شرق إفريقيا بمنع بيع الرقيق إلى الشعوب المسيحية، وهذا ما يوضح لنا مدى تورط هؤلاء في هذه التجارة السيئة في شرق أفريقيا (فينست، د.ت، ص 58). على أن الخطوة الأكثر حسماً في إلغاء تجارة الرقيق في شرق القارة حدثت بعد وفاة السيد سعيد في عام 1856 حينما عمدت بريطانيا إلى فصل سلطنة زنجبار عن مسقط على أساس إن التقسيم يهيئ لها الفرصة للقضاء على تجارة الرقيق على اعتبار إن المجتمع العماني بني نظامه الاقتصادي على الرق، واستمرار خضوع زنجبار لعمان معاناة الاستمرار في ممارسة تلك التجارة، وعلى عهد خلفاء السيد نجحت بريطانيا بمقتضى معاهدة 1873 في إيجاز حظر شامل لتجارة الرقيق، كما أقدمت على إلغاء نظام الاسترقاق في زنجبار في عام 1897. ولعل من الأمور الملفتة للنظر أن الحكام العرب الذين تجاوبوا مع حركة إلغاء تجارة الرقيق سواء كان لنوازعهم الإنسانية أو للضغوط الاستعمارية التي تعرضوا لها قد عانوا نتيجة لذلك كثيراً من المتاعب الاقتصادية فضلاً عن أنهم لم يأخذوا من بريطانيا تعويضاً عن إلغاء تلك التجارة على الرغم من أن بريطانيا دفعت لاسبانيا في عام 1817 على سبيل المثال أربعمائة ألف جنية إسترليني لموافقتها على إلغاء الرقيق (قاسم، 1967، ص 247). ومن ناحية أخرى فإنه على حين تطلبت الضرورات الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلغاء الرق فإن تلك الضرورات لم تتمش مع البلدان العربية أو الإفريقية، وعلى العكس من ذلك فإن إلغاء الرق في إفريقيا أحدث آثاراً اقتصادية سيئة لأن المجتمعات العربية الأفريقية لم تواكب التطورات الاقتصادية أو إليهم بفلاحة الأرض، كما تعرض الحكام العرب لفقدان مراكزهم أمام رعاياهم حيث كان يشكل الرق السلعة الهامة في تجارتهم أو القوى العاملة في مزارعهم، يضاف إلى ذلك أن إلغاء تجارة الرقيق أحدث انتكاسة في تجارة العاج حيث أصبح من الصعوبة حمل العاج من الداخل إلى مراكز التصدير على الساحل في الوقت الذي لم تكن قد أنشئت فيه وسائل المواصلات الحديثة، والاهم من ذلك فقد أدى إلغاء الرق في زنجبار إلى إثارة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، إذ كان كثير من الملاك يمتلكون المئات من العبيد الذين يشغلونهم في إدارة مزارعهم، ويعني تسريحهم أو تحريرهم فجأة أن يتوقف العمل وتتقطع الموارد، وفضلاً عن ذلك فقد كان من نتيجة قرارات التحريم المفاجئة ظهور مشكلات كثيرة فيما يتعلق بإثارة الفوضى والاضطرابات (كيلي، د.ت، ص 24). وقد ذكرت بعض المصادر المعاصرة أن زنجبار امتلأت فجأة بالألوف المتعطلين عن العمل حيث وجدوا أنفسهم ولأول مرة بلا مورد ولا مأوى بعد أن تخلى عنهم الجميع وعلى رأسهم الإنسانيون من رسل مكافحة الرقيق الذين ظنوا أنهم أدوا أدوارهم وأنجزوا رسالتهم (المغيري، د.ت، ص ص 318-320). بقي في هذه الجزئية أن نشير أخيراً إلى أن معظم المصادر الأجنبية تحدثت عن الدور الحضاري الذي قامت به أوروبا لإلغاء الرق وتجارته دون التركيز على ما حققته من وراء ذلك من سيطرة ونفوذ، ولعل ما يوضح لنا ذلك أن مؤتمر برلين عام 1884- 1885 لتقسيم القارة الإفريقية بين الدول الاستعمارية قد أشار في ميثاقه إلى مسؤوليات الدول الأوروبية في حمل رسالة إلى إفريقيا، وكما أثنى على جهود البعثات التبشيرية وجمعيات إلغاء الرق،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقد يكون حقيقة أن المستعمرين أبطلوا الرق الفردي إلا أنهم استبدلوا به الرق الجماعي، إذ إن استغلال الإفريقيين في المصانع والمناجم والغابات تحت وطأة العمل الإجباري كان هو الاسترقاق بعينه، أو الرق الحديث كما أطلق عليه بعض الباحثين، وبذلك لم تكن الأساليب الاستعمارية تختلف عن الرق التقليدي إلا في الوسيلة بحكم ما فرضته من سخرية على الشعوب الإفريقية في فترة قاتمة من تاريخها (سويلم، 1967، ص ص 90-92).

المحور الثاني: الرق والكشوف الجغرافية

كان للكشوف الجغرافية تأثيرات بالغة الأهمية في مسار التجارة العالمية؛ فقبل هذه الحقبة، كانت الطرق التجارية تعتمد بشكل أساسي على المسارات البرية، أو عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر المتوسط. إلا أن اكتشاف القارة الأمريكية والدوران حول أفريقيا أدى إلى تحول مركز الثقل التجاري من حوض المتوسط والمحيط الهندي وآسيا نحو المحيط الأطلسي، الذي أصبح الممر المائي الأهم في العالم. وقد أفرزت هذه التحولات ازدهاراً غير مسبوق في تجارة الرقيق كنشاط تجاري دولي؛ فبعد اكتشاف القوى الأوروبية للأمريكتين، اشتد الطلب على اليد العاملة الرخيصة لاستغلال مناجم الذهب والفضة والعمل في المزارع الشاسعة (عبدو، د.ت). وقد أثبت الأفارقة قدرتهم العالية على العمل في الظروف القاسية في أمريكا الجنوبية، مما دفع البرتغاليين إلى جلب أعداد ضخمة منهم، فزادت أرباح هذه التجارة بشكل فاحش وحقق البرتغاليون ثروات طائلة. ورغم أن تجارة الرقيق بدأت ببطء، إلا أنها نشطت بشكل كبير خلال القرن الثامن عشر بعد دخول التجار الهولنديين والإنجليز والفرنسيين في حلبة التنافس، والذين نجحوا بحلول عام 1661م في تشكيل شركات خاصة ومنظمة لهذا الغرض.

لقد استطاع الإنجليز والفرنسيون طرد البرتغاليين من مراكزهم التجارية في أفريقيا، واستمرت هذه التجارة على نطاق واسع لنحو قرنين ونصف من الزمان. ولم تبدأ محاربة هذه "التجارة القذرة" إلا في القرن التاسع عشر عندما فقدت بريطانيا مستعمراتها في أمريكا، ولم تعد تجارة الرقيق تخدم مصالحها الاقتصادية، بل أصبحت عائقاً أمام عمليات الاستغلال الاقتصادي الجديدة، فرفعت لواء المحاربة في نهاية القرن التاسع عشر لأسباب اقتصادية في جوهرها (عبدو، د.ت). وأسفرت حركة الكشوف الجغرافية عن نتائج عديدة كان لها آثار بالغة الأهمية في حياة أوروبا والعالم في العصر الحديث، حيث ساعدت في تقدم المعارف والعلوم وفتحت آفاقاً واسعة أمام العلماء لمزيد من البحث العلمي، ونتج عن ذلك تعديل الكثير من النظريات التي سادت في القرون الوسطى وظهور نظريات جديدة تدعو إلى حرية البحث واستخدام المنهج العلمي القائم على التجربة (الموسوعة الحرة، د.ت).

دوافع الكشوف الجغرافية:

أولاً: الدوافع الاقتصادية: لعبت العوامل الاقتصادية دوراً جوهرياً في دفع حركة الكشوف الجغرافية؛ إذ سعت حكومات إسبانيا والبرتغال والبحارة إلى العثور على طرق تجارية جديدة تمكنهم من الوصول المباشر إلى بضائع آسيا، والحصول على المعادن الثمينة كالذهب والفضة لإنقاذ أوروبا من الأزمة الاقتصادية التي تمثلت في انكماش الإنتاج وهبوط الأسعار.

ثانياً: الدوافع السياسية والدينية: تمثلت في رغبة الحكومات الأوروبية في زيادة نفوذها والسيطرة على مستعمرات جديدة واكتشاف مناطق مجهولة. كما لعب الوازع الديني دوراً كبيراً، حيث جعلت البرتغال من نشر المسيحية شعاراً لها، وسعت لضرب قوة المسلمين في غرب أفريقيا وحوض المتوسط، وحظيت هذه الحركة باهتمام بالغ من البابوية.

ثالثاً: الدافع العلمي: ساعد تقدم العلوم في ذلك الوقت، خاصة علم الفلك والرياضيات ورسم المصورات الجغرافية، في تسهيل حركة الكشوف. كما تطورت صناعة السفن، حيث صُنعت سفن مزودة ببوصلة وأسطرلاب، مما مكنها من مقاومة مخاطر المحيطات والتوغل في اتجاهات مخالفة للرياح.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دور أوروبا في الكشوف الجغرافية:

- **الكشوف البرتغالية:** تمكن الملاحون البرتغاليون في مطلع القرن الخامس عشر من اكتشاف سواحل أفريقيا الغربية، حيث حققت البرتغال أرباحاً طائلة من نقل الأفارقة وبيعهم في أسواق العبيد. وتوالت الرحلات حتى وصل "دياز" إلى رأس الرجاء الصالح عام 1488م، ثم تمكن "فاسكو دي جاما" عام 1497م من اجتياز الرأس والوصول إلى جنوب غرب الهند بمساعدة الملاح العماني "أحمد بن ماجد".
- **الكشوف الإسبانية:** تمكن القبطان "كريستوفر كولومبوس" من الوصول إلى جزر البهاما في البحر الكاريبي عام 1492م، وأطلق عليها "سان سلفادور" وغادر كوبا وهايتي حاملاً معه أنواعاً من الطيور والحيوانات. كما تمكن الملاح "ماجلان" من اجتياز الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية ليصل إلى المحيط الهادي ومن ثم إلى جزر الفلبين.
- **الكشوف الفرنسية والإنجليزية:** لحق الفرنسيون بركب الكشوف واتجهوا إلى أمريكا الشمالية وأسسوا مدينتي "كويبك" و"مونتريال". وحققت إنجلترا إنجازات مهمة حيث تحركوا في اتجاه أمريكا الوسطى، وأنشأوا شركة الهند الشرقية التي سهلت سيطرتها على الهند.

نتائج الكشوف الجغرافية:

أدت هذه الكشوف إلى حل الأزمات الاقتصادية في أوروبا، وانتعاش طبقة البرجوازية التجارية التي عملت على هدم النظام الإقطاعي، خاصة بعد قيام الثورة الفرنسية عام 1789م. كما أسهمت في توسع التبادل التجاري العالمي واستعمال النقد المصرفي "الشيكات"، وانتقلت التجارة من البحر المتوسط لموانئ أخرى ففقدت إيطاليا ومدنها الزعامة التجارية وحلت محلها دول أوروبا الغربية. وعلمياً، أثبتت هذه الكشوف كروية الأرض، وأدت لاكتشاف مناطق ومناخات ونباتات لم تكن معروفة، كعلم النبات بسبب معرفة أنواع جيدة من المزروعات. كما نشأت مفاهيم جديدة قائمة على الاطلاع ومارس الأوروبيون تجارة الرقيق التي استمرت ثلاثة قرون نُقل خلالها قرابة 12 مليون من الأرقاء إلى الأماكن المكتشفة. وعلى الصعيد الديني، بذل المستعمرون جهدهم في نشر المسيحية، مما أدى لنشوب حروب ضارية بين دول أوروبا للمنافسة على المستعمرات، وكل ذلك أدى لجعل الدول المستعمرة تستخدم أبشع الأساليب الوحشية في معاملة الشعوب المستعمرة (أشفي، د.ت، ص 2).

المحور الثالث: تجارة الرق عبر الأطلسي

في حقبة من الزمن كان الرق واقعاً ملموساً، وكان يجر وراءه استعباداً للإنسانية، وهو من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في تاريخ البشرية حيث تحول إلى تجارة سلعتها الأساسية الإنسان. وانطفأ سوق تلك التجارة فترة ثم عاد بقوة أكبر وانتهاكات أسوأ من ذي قبل، ولقد كانت تجارة الرقيق عبر الأطلسي أمراً فريداً في تاريخ الرق، ويرجع ذلك لطول أمدها عام وحجمها قرابة 17 مليون شخص باستثناء أولئك الذين لقوا حتفهم أثناء نقلهم وكذلك إضفاء الشرعية فيما تضمنته قوانين ذلك الوقت. ولقد شكلت تجارة الرقيق عبر الأطلسي أكبر عملية ترحيل في التاريخ وغالباً ما يشار إليها على أنها النموذج الأول للعولمة وبامتدادها منذ القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، فقد شملت مناطق وقارات متعددة إفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية، وأوروبا والكاريبي وتسببت في بيع ملايين الأفارقة واستغلالهم من قبل الأوروبيين. وطالما كانت تجارة العبيد عبر الأطلسي منظومة اقتصادية شاملة وواسعة النطاق فقد كانت الدول الرئيسية للتجارة هي أسبانيا والبرتغال وهولندا وإنجلترا وفرنسا قادرة على تحقيق ربح كبير مع كل خطوة تخطوها في رحلتها كما ازدهرت العديد من المدن الأوروبية بمكاسب الصناعات الزراعية التي تم بناؤها ودعمها حرفياً على ظهور العبيد الأفارقة.

وكانت هناك طريقتان لصيد الزنوج، الأولى: كان يتبعها في الساحل الشرقي من إفريقيا تجار من العرب، فكانوا ينطلقون داخل القارة في حملات مسلحة، ويطوفون على القرى في الليل ثم يطلقون وابلاً من الرصاص والناس نيام، وقد يشعلون النار في بيوت القرية المصنوعة من القش، فيفزع سكانها الزنوج

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويخرجون من بيوتهم هائمين، فيغيرون عليهم ويتصيدوهم، ويسوقونهم إلى جزيرة زنجبار، وغالباً ما تكون هذه الحملات لحساب سلاطين الجزيرة وهم من العرب العمانيين. والطريقة الثانية: كان يتبعها الأوروبيون في الساحل الغربي من إفريقيا، فكانوا يثيرون العداوة والبغضاء بين رؤساء القبائل، فتنشأ بينهم حروب وغارات مستمرة، كان حصيلتها أسر وسبي فيشتري الأوروبيون ما يقدم إليهم منه بأثمان بخسة، وقد تمكن البرتغاليون بهذه الوسيلة على رق كثير، وشعرت بعض القبائل بقصدهم من إثارة العداوة بينهم فاتفقوا عليهم وهاجموا مراكزهم برماحهم وقسيهم، فتلقاهم البرتغاليون بالرصاص وإطلاق المدافع فقتلوا منهم جموعاً كثير واضطروهم إلى الاستسلام وفرضوا عليهم إتاوات سنوية كانت رؤوساً من الرقيق.

ولما راجت تجارة الرقيق، تأسست شركات لنقله من إفريقيا، منها شركة غينيا الفرنسية، وكانت هذه الشركات تشتري الرقيق من أسواق الساحل الإفريقية، وفيها يعرض الرجال من الزنوج في هيئة دائرة يقفون فيها ووجوههم إلى مركز الدائرة، وكان بعضهم يعجز أحياناً عن الوقوف من قسوة ما عاناه من جوع على طول المسافة التي قطعها على قدميه بين مقره ومكان السوق، وفي وسط الدائرة كان يقف نخاسو الشركات المتاجرة بالرقيق ليتحسسوا السلع البشرية المعروضة، أما النساء فكن يقفن في صفوف ويتقدم النخاسون فيمسون ويمسون أجسادهن بصورة مهينة، ومن تعارض منهم تقرع بالسياط فإذا فرغ النخاسون من عملهم جمعوا من يصطفون من الزنوج لينقلوا في السفن إلى العالم الجديد، وفي هذه السفن كان يحشر الرقيق في سفن صنعت خصيصاً لنقله، روعي فيها تصميم معين لتستوعب أكبر عدد ممكن من القطعان البشرية، وكان الزنوج يطرحون فيها وهم مغلولون بأطواق وسلاسل من حديد، ويمددون في صفوف مرصوصة، وكانت المساحة التي يشغلها كل زنجي لا تكاد تزيد على القدر اللازم لوقوفه، وقد نيطت قيادة السفن وإدارتها بأشد الملاحين قسوة وفراغاً من الضمير، فإذا رأى الربان أن السفينة تنوء بحملها وهي في عرض البحر ألقى عدداً من الزنوج في البحر فيموتون غرقاً، وأدت الطريقة التي كان ينقل بها الزنوج وسوء ما كان يطعمون، إلى انتشار المرض والوباء فيهم، فمن اعتل أو ظهر عليه الوباء، ألقى في اليم فكان يهلك من الزنوج قبل وصولهم إلى مستقرهم ما بين 20-30%.

وكانت تغادر السفن المحملة بالبضائع التجارية كالبنادق والمشروبات الكحولية والخيول الموانئ الأوروبية متجهة إلى غرب إفريقيا حيث يقومون هناك بتبادل هذه البضائع مقابل أفارقة مستعبدين، ويكون هؤلاء مستعبدون إما أسرى من الحروب أو ضحايا للتجارة المحلية المزدهرة في أسر العبيد وبيعهم، ثم تبدأ السفن المشحونة بالعبيد الأفارقة رحلتها عبر الممر الأوسط متجهة إلى المستعمرات الأمريكية والأوروبية في الكاريبي في أمريكا الجنوبية، ولنقل أكبر عدد من العبيد عادة ما كان يكون مكان المسافرين أقل تكلفة من السفينة، وأشار تقدير إلى أن واحد من كل ستة عبيد قد لقي مصرعه في هذه الرحلة بسبب الظروف العسيرة وغير الصحية وبعد بيع العبيد الناجين تعود السفن إلى أوروبا حاملة البضائع التي قام العبيد بإنتاجها كالسكر والتبغ والقطن وشراب الروم والقهوة. إن تجارة الرقيق عبر الأطلسي هو موضوع جدل كبير إذ مما لا شك فيه أنها تسببت في هدم قدر لا يستهان به من لغة وثقافة ودين ملايين الأفارقة المستعبدين إن ترحيل هذه الأعداد الكبيرة من البشر من إفريقيا قد تسبب في تعطيل الاقتصاد الإفريقي، ويرى بعض الباحثين أنه قد تسبب في وضع إفريقيا في حالة من الحرمان الدائم مقارنة بباقي أنحاء العالم، وما يعد مثار جدل هو أن قضية الرق قد أعادت تعريف الأفارقة للعالم، مخلفة إرثاً من العنصرية وتنميط الأفارقة على أنهم الأدنى، وهذا ما نلاحظه من مستوى الفقر وتغييب الهوية الدينية في إفريقيا (الترمانيني، 1979).

ومع أواخر القرن الثامن عشر، تزايد نمو المعارضة الأخلاقية والسياسية لتجارة الرقيق في كل من بريطانيا والولايات المتحدة إضافة إلى مناطق أخرى في أوروبا، ولقد كانت بعض الجماعات كجماعة "كويكرز" في أمريكا الشمالية وجمعية القضاء على تجارة الرقيق في بريطانيا مفيدة في رفع الوعي العام بتجارة العبيد عن طريق المناشدات العامة، وحملات المقاطعة ونشر مواد إعلامية تصف وفي بعض الأحيان تصور الظروف المعيشية للعبيد على متن السفن التجارية أو العاملين منهم في المزارع. كما ثار العبيد ضد استعبادهم، وبرز ذلك جلياً في الثورة التي استمرت من عام 1791 إلى 1804 ولقد شكل هذا الحدث وحده نقطة تحول واضحة في تجارة الرقيق حيث بدأت القوى الاستعمارية تدرك مدى المخاطر السياسية والعسكرية لمثل هذه الثورات ولقد شكل هذا العامل إلى جانب الأصوات المتعالية لحركة القضاء على الرق والظروف الاقتصادية المتغيرة التي كان لها أثرها في خفض الأهمية الاقتصادية لبعض المستعمرات

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأوروبية بداية نهاية تلك التجارة عبر الأطلسي، وفي أعوام متتالية حذت بلدان أوروبية أخرى نفس المسلك في إصدار قوانين تحظر الرق، إلا أن الأمر استغرق 80 عاماً أخرى حتى تندثر أخيراً تجارة الرقيق عبر الأطلسي بإلغاء كوبا والبرازيل للرق في عامي 1886م و1888م على التوالي (الترمانيني، 1979).

المحور الرابع: الاتفاقيات الدولية بشأن تحريم الاسترقاق وتجارته

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأليف عصبة الأمم، وقعت الدول الأعضاء بتاريخ 25 سبتمبر 1926م "اتفاقية جنيف" وهي تقضي بقمع تجارة العبيد وملاحقة إلغاء الرق بجميع صوره ومظاهره، وخاصة في الدول الموضوعة تحت الحماية أو الوصاية، وعلى أساس هذه الاتفاقية قررت الدول الأعضاء اعتبار الاسترقاق وتجارته خرقاً جنائياً، وتعهدت بوضع عقوبات لهذا الجرم في قوانينها الجنائية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، دعا الحلفاء الدول التي خاضت الحرب معهم من قريب أو من بعيد، إلى عقد مؤتمر في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية، وانعقد المؤتمر بين الخامس والعشرين من أبريل والسادس والعشرين من يونيو عام 1945م وفيه وقعت الدول الأعضاء على ميثاق الأمم المتحدة، وتضمن هذا الميثاق (تأكيد الأمم إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية). وبتاريخ العاشر من ديسمبر عام 1948م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد نصت المادة الرابعة منه على أنه "لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها"، وقد تبع هذا الإعلان اتفاقيتان دوليتان بشأن إلغاء الرق وقمع تجارته الأولى في عام 1949م والثانية في عام 1956م.

وفي السادس عشر من ديسمبر عام 1966م، أي بعد إعلان حقوق الإنسان بثمانية عشر عاماً، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ميثاقين مبنيين على إعلان حقوق الإنسان وهما: الميثاق الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، والميثاق الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، وقد أكدت المادة الثامنة من الميثاق الثاني على المادة الرابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تحرم الاسترقاق وتجارته بكافة أشكالهما، وقد بلغ عدد الاتفاقيات التي أبرمت منذ عام 1832م وحتى الآن نحو ثلاثمائة اتفاقية. ومع ذلك فإن الرق ما زال مستمراً، وما زالت تجارته نشطة، وظل الإنسان يشكو ظلم الإنسان (الترمانيني، 1979). هذا وقد كانت هناك محاولات عالمية للقضاء على الرق، وتبنتها جمعيات وجهود لكي تتقلص آثارها التي أصبحت لا يتمارى فيها اثنان ففي عام 2007م حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 مارس 2007م على أنه اليوم العالمي لإحياء ذكرى مرور مائتي عام للقضاء على تجارة الرقيق عبر الأطلسي، وإدراكاً منها للأثر الدائم للرق في العالم الحديث، وقد اعترفت الدول الأعضاء بأن الرقيق كان في قلب التفاوت الاجتماعي والاقتصادي العميق والكراهية والعنصرية والتحيز، والتي لا زالت تؤثر في الأشخاص ذوي الأصل الإفريقي حتى اليوم. إن الهدف من هذا اليوم هو تخليد ذكرى أولئك الذين قضوا نحبهم نتيجة الرق إضافة إلى أولئك الذين ماتوا من جراء التعرض لأهوال الممر الأوسط، وفي النضال من أجل التحرر من العبودية، كما أنه يرمي أيضاً إلى تقليص الفجوة المعرفية التي توجد فيما يتعلق بالتداعيات التي خلفها الرق وتجارة الرقيق.

وللأسف فرغم أن هناك تحرك للقضاء على الرق إلا أنه يعود ليكون واقعاً شعرنا به أم لم نشعر، حيث قالت المقررة الخاصة بمناسبة إحياء اليوم العالمي للقضاء على العبودية "احتفلنا في عام 2007م بالذكرى المائتين للقضاء على العبودية، علماً بأن العبودية ليست من الماضي ولكنها واقع اليوم" وأشارت إلى أن الدول الغنية كما الدول الفقيرة تشهد أشكالاً من الرق إلا أن "الرق والممارسات الشبيهة بالرق تترافق مع الفقر والعزلة الاجتماعية وغياب التعليم والتقصير في تطبيق القانون والفساد". وأطلقت الدول الأوروبية حملة تحمل اسم اليورو العام 2008م ضد الاتجار بالنساء تطالب بمنح ضحايا تجارة البشر من النساء تصاريح إقامة، وذلك بغض النظر عن الأسباب التي تدفع المرأة إلى امتهان هذه التجارة باختيارها أو رغماً عنها، وذكرت وثيقة أطلقتها الحملة أن تجارة البشر أصبحت أكبر تجارة غير شرعية في العالم، حيث يتعرض حوالي 3 ملايين إنسان في العالم سنوياً للاتجار بهم بينهم 1.2 مليون طفل، وينقل ما يتراوح بين 45 ألفاً و50 ألفاً من الضحايا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد بعض الدول على هؤلاء الضحايا بشكل رئيسي حيث أكد تقرير لمنظمة العفو الدولية تهريب مئات النساء سنوياً إلى دول معينة لغرض

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاستغلال الجنسي التجاري، وتعتمد الشركات الإنشائية والمشاريع التجارية في تلك الدول على المتاجرة بالعمال الأجانب لإجبارهم على العمل في ظروف مأساوية للعبودية، ويقدر المكتب الفدرالي للشرطة السويسرية عدد النساء بـ 3000 ممن يجبرن على ممارسة البغاء في سويسرا وحدها أو على تغذية سوق الزواج أو اللائي يقعن ضحية للرق المنزلي.

والسؤال الأكبر الذي يطرح من خلال هذا السياق الأوسع يتعلق بحقيقة الطرف الذي يمارس الرق الآن على الساحة الدولية. إن الغرب أكثر من الحديث في الفترة الأخيرة حول ممارسة المسلمين والعرب للرق والعبودية في إفريقيا بالذات ومن خلال الدول ذات الأغلبية المسلمة الشمالية مثل السودان ونيجيريا والبلاد الواقعة عند التقاء خط الصحراء الكبرى مع المناطق الاستوائية. ولقد وصل الأمر إلى حد شغل المنظمات المسماة بالدولية به وعقدت الأمم المتحدة عشرات الاجتماعات حول هذه القضية وهدد الكونجرس الأمريكي بعقاب الدول التي اتهمها بممارسة الرق أو التستر على ممارساته بعقوبات تمتد من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية إلى التدخل العسكري، وأصبح موضوع أو تهمة ممارسة المسلمين والعرب للرق في القارة الإفريقية من المواضيع شبه الثابتة ليس فقط في الإعلام الغربي بل وكذلك في المحافل الدبلوماسية والسياسية والعلاقات بين دول الغرب والدول الإسلامية. واستغل هذا الموضوع أسوأ استغلال في تشويه صورة العرب والمسلمين والإسلام وتحسين صورة التنصير والهيئات النصرانية التي أخذت تدعي الخيرية والإنسانية في مواجهة وحشية وبربرية العرب والمسلمين الذين ينقضون على إفريقيا بالذات ليخطفوا الأفارقة من النساء والرجال والأطفال لكي يستخدمونهم كعبيد بعد نقلهم إلى بلدانهم وبالذات إلى بلدان الخليج الغنية وغيرها ولكن الآن وبعد تفجر فضيحة جمعية سفينة الحياة ثبت أن الذي يتاجر بالرقيق والعبيد في الوقت الراهن ليسوا هم العرب أو المسلمون بل هم نفس الطرف الذي يوجه للعرب والمسلمين هذه الاتهامات والواقع أن الطرف الغربي يمارس هذا الرق منذ عهد بعيد وعلى شعوب حتى في داخل أوروبا نفسها وتنتمي إلى الديانة المسيحية، فعلى مدى العقدين من الزمان أو أكثر وبعد انهيار الكتلة الشرقية السوفيتية أو حتى قبل ذلك كان الغرب ومن خلال شبكات الدعارة الواسعة يستورد النساء والفتيات من بلدان أوروبا الشرقية ليعملن في ذلك الميدان القذر، كذلك كان الغرب ومنذ حروب آسيا الجنوبية الشرقية منذ أربعة عقود يستغل النساء والفتيات من تلك البلدان ليعملن في مجالي الخدمة والرعاية المنزلية والدعارة سواء المقننة أو غير المقننة. إن خطورة فضيحة جمعية سفينة الحياة وما شابهها من نشاطات على يد عشرات الجمعيات المماثلة وعلى يد الجماعات الكنيسة والتنصيرية هي أنها توضح من هو الطرف الحقيقي الذي يمارس الرق والعبودية والاتجار بالبشر والاستغلال الإنساني على أوسع نطاق وهو ليس الطرف العربي المسلم على أي حال، وتكشف هذه الفضيحة على أن توجيه التهمة إلى الطرف العربي المسلم إنما جاء على سبيل التعمية والتضليل وإبعاد الأنظار عن المجرم الحقيقي. وهدف توجيه التهمة على هذا النحو كان كذلك الوقيعة بين العرب والمسلمين من ناحية والأفارقة من الناحية الأخرى والوصول من خلال ذلك إلى الحيلولة دون انتشار الدعوة الإسلامية في إفريقيا، إنه من دواعي الاستغراب والأسف أن الإعلام العربي وبالذات الإعلام التابع لدول متهمة بممارسة الرق لم يسارع إلى استغلال هذه الفضيحة لرد التهمة على من أطلقوها وتوضيح الحقيقة وتبيان الأهداف الخفية وراء التهمة الزائفة وفي نفس الوقت كشف أبعاد الاستغلال الغربي والكنسي للإنسان غير الغربي لاسيما إذا كان مسلماً كما هو الحال في أطفال فضيحة تشاد.

وأخيراً وما يجب أن يتخذوه الاتحاد الإفريقي تجاه مسألة الرق والعبودية في إفريقيا بأن يقوم برفع دعاوى ضد الدول التي قامت بممارسة الرق في الماضي في الدول الإفريقية، وإلزامها بتقديم اعتذار وتقديم التعويضات اللازمة لضحايا الرق ولكن هذا الخيار لا يأتي إلا عندما يتم استكمال وحدات الاتحاد الإفريقي وتشكيل الحكومة الإفريقية الموحدة، والتي تقوم بدورها تجاه من مارس الرق في إفريقيا في الماضي والحاضر مثلما ما تم في ليبيا عندما طالبت إيطاليا بتقديم اعتذار علني وتعويضات للشعب الليبي، ونجحت القيادة والدبلوماسية الليبية في ذلك الوقت فقدمت الحكومة الإيطالية على لسان رئيسها سلفو برلسكوني اعتذار علني أمام وسائل الإعلام المحلية والدولية في مدينة بنغازي بتاريخ 30/08/2008م.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخاتمة

لقد راجت تجارة العبيد في أوروبا كثيراً ابتداءً من القرن الخامس عشر، من قبل البرتغاليين والأسبان والإنجليز والهولنديين، ولقد استجلبت العبيد من إفريقيا عنوة وزج بهم للقيام بالأعمال الشاقة في القارة الأوروبية، واستغلوا أيضاً في فتح المستعمرات الجديدة في القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، وتم استغلالهم هناك لأداء كافة الأعمال من صناعة وزراعة وغيرها. ويمكننا أن نستخلص بعض النتائج التي حاولنا التوصل إليها ومنها:

1. مما لا شك فيه أن الدول الأوروبية مارست الرقيق في إفريقيا زهاء أربعة قرون تعرضت القارة الإفريقية من خلالها لعملية استنزاف بشري.
2. إن ما كتب في موضوع الرق بحاجة إلى نظرة جديدة مع التسليم في الوقت نفسه بأن استخلاص الحقائق المجردة ووضعها في قالب موضوعي مهمة شاقة إن لم تكن متعسرة.
3. إن موضوع الرق لا زال يثير حساسية خاصة لدى الإفريقيين.
4. إن كثيراً من المصادر الأجنبية تفرد صفحات كثيرة عن تجارة الرقيق العربية، وتميل إلى جانب التهويل في محاولة لإظهار العرب على أنهم وحدهم المسؤولون عن هذه التجارة، وأن الأوروبيين هم المخلصون.
5. إن الدوائر الأوروبية لم تترك فرصة تمر دون إثارة ذكرى متاجرة العرب في الرقيق والتأكيد للأفريقيين بأن العرب هم النخاسون وهم الذين اختطفوا أجدادهم وساقوهم بالسياط.
6. إن المثقفين العرب لا يتصدون لتلك الحملات التي أخذت تروجها في السنوات الأخيرة الصحافة ووسائل الإعلام أو الأجهزة التي تعمل لحساب الشركات الاستغلالية التي قامت بتجارة الرقيق في إفريقيا.
7. أنه لم تظلم شعوب بالقدر الذي لحق بالشعوب الإفريقية حيث انتزع الملايين من الإفريقيين ليسخروا في مزارع العالم الجديد آنذاك.
8. عمل الإسلام على التخلص من الأرقاء حيث جعل الثواب لمن يسعى إلى عتق الرقيق.
9. كان في إفريقيا كثيراً من الحضارات، وقد انهارت هذه الحضارات حين جاء الأوروبيون إلى القارة السمراء.
10. إن إلغاء تجارة الرقيق من طرف الدول الأوروبية الاستعمارية، وعلى الأخص من بريطانيا قد استغلت حركة إلغاء تجارة الرقيق وذلك من أجل التغلغل والتدخل الاستعماري في إفريقيا بحجة القضاء على تلك التجارة.
11. أثار الأوروبيون الحروب الداخلية في إفريقيا، وكان لها الدور الكبير في إثارتها حين عقدوا الاتفاقيات مع الزعماء الأفارقة ومدوهم بالسلاح.

ويمكننا طرح بعض الأفكار المستقبلية التي سوف نستشرق من خلالها موضوع تجارة الرقيق أي ما يمكن تسميته تقليدياً بالتوصيات:

1. إن موضوع الرق والقضاء على تجارته واستثمار ضحاياه لا يمكن أن تستقل به دولة بمفردها بل لابد من تعاون شامل بين الدول.
2. على الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير الجدية لمكافحة هذا الخطر الذي يهدد الإنسانية ولا تكتفي بالكشف عنه بل تعمل على معالجته.
3. يجب إنشاء لجان على مستوى القارات يناط بها مكافحة الرق وتجارته رغم أنه تم في الماضي تعيين مقرراً من الأمم المتحدة يتولى التحقيق في وضع الرق واقتراح الحلول المناسبة لمكافحته.
4. على الدول التي لم توقع على اتفاقيتي عام 1949م و1956م أن تنضم إليهما.
5. على الدول الموقعة على الاتفاقيتين تقديم تقرير سنوي إلى الأمين العام للأمم المتحدة يتضمن الوضع القانوني للرقيق في بلادها، وعما اتخذته من إجراءات إدارية وعملية بشأن قمعه والقضاء على تجارته، رغم أن هذا "الإجراء تم في الماضي ولكن التقارير لم تكن بها مصداقية كاملة وهنا يقع الدور على ممثلي الأمم المتحدة في تلك الدول.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

6. على الاتحاد الإفريقي المطالبة بالاعتذار والتعويض عما لحق بالشعوب الإفريقية من أضرار نفسية ومادية من الدول الأوروبية مثلما ما تم اتخاذه في ليبيا ضد الحقبة الاستعمارية الإيطالية.

المصادر والمراجع

أولاً الكتب العربية:

1. أحمد سويلم، العرب والإفريقيون (القاهرة، د.ن، 1967م).
2. إبراهيم أشفي، الموسوعة الحرة.
3. جمال زكريا قاسم، مؤلفات مصطفى كامل، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن الزعيم الوطني، مصطفى كامل، أعجب ما كان عند الرومان، بدون سنة نشر.
4. جمال زكريا، الأصول التاريخية للعلاقات الإفريقية، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1996م).
5. الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، كشوف جغرافية، شبكة المعلومات الدولية.
6. جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا، (القاهرة، بلا.م، 1967).
7. جون كيلي، بريطانيا والخليج، ترجمة: محمد أمين عبد الله، المجلد الثاني، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، د.ت).
8. حامد ربيع، الزنجية في الفكر السياسي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، السنة 14 يوليو 1973م.
9. د. محمد يحيى، من الذي يمارس الرق، مقال بموقع المسلم شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 1711/2009م.
10. رسالة الإسلام، الرق مأساة جديدة، شبكة المعلومات الدولية. www.womanmessage.com
11. رونالد وايدنر، إفريقيا جنوب الصحراء (ب.م، مكان نشر ولا تاريخ).
12. سعد زغلول عبد ربه، تجارة الرقيق وآثارها في استعمار إفريقيا، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد 20، القاهرة، 1973م.
13. سعيد علي المغيري، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، (د.م، د.ن، د.ت).
14. صلاح الدين العقاد وجمال زكريا قاسم، مقال بعنوان: زنجبار، منشور في مجلة العربي، 1960م.
15. عبد الغني سعودي، العروبة والإفريقية مواجهة أو تضامن، بحث منشور في العلاقات العربية الإفريقية دراسة في أبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978م.
16. عبد السلام الترمانيني، الرق ماضيه وحاضره (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1979م).
17. عزالدين موسى، الإسلام في إفريقيا، من أعمال ندوة العرب وإفريقيا، عمان، إبريل، 1983م.
18. كلارج. ج وهاردنج فينست، تجارة الرقيق، ترجمة: أحمد حسن، ط1 (الكويت، دار الكتاب الحديث، د.ت).
19. محمد أمين، تطور العلاقات العربية الإفريقية في العصور الوسطى، بحث منشور في العلاقات العربية الإفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978م.
20. محمود عبدو، تجارة الرقيق، صفحات من التاريخ الأسود، شبكة المعلومات الدولية http://www.hewer.org/debt/sho.art?aid.
21. ورقة مقدمة لإحياء ذكرى ضحايا الرق عبر الأطلسي بتاريخ 25 مارس 2009م.

ثانياً المصادر الأجنبية:

1. Coup Land; R. The British Anti Slavery Movement oxford, 1958.
2. Coup land, r. East Africa and its invaders, oxford, 1938.
3. Burns. History of Nigeria. London 1958.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).